المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Al-Mishkat of Humanities & Social Sciences
ISSN 2311-0538 E-ISSN 2789-6579
مجلة علمية عالمية محكمة
المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ذو القعدة1447هـ/ نيسان 2026م
Volume 13, No. 1, April 2026
تاريخ استلام البحث: 2025/9/14م تاريخ قبول البحث: 2025/12/4م تاريخ نشر البحث: 2026/4/30م

المصطلح الفكريّ عند سيبويه دراسة وصفيّة تحليليّة

أ.د. ناصر إبراهيم النعيمي* سلوى ناصر صندوقة**

الملخص

تناول البحثُ المصطلحَ الفكري عند سيبويه، وهو المصطلح الذي اتّخذ شكل المفهوم، إذ راح يدرس عيّنة من المصطلحات التي عنون بها سيبويه في الكتاب من حيث الأساس الأبرز الذي عليه وُضع المصطلح، فدرس منها ثلاثة أسس، وهي: المصطلحات التي أفادت وظيفة، والمصطلحات التي أفادت تركيبًا، والمصطلحات التي أفادت عملًا، واتخذ البحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، تحقيقا لمقاصده.

وخلص البحث إلى عدد من النتائج كان من أهمّها: استيعاب المصطلحات التركيبيّة المعنون بها شيئًا من الفكر المصطلحي النحويّ عند سيبويه، بحيث عبّرت - مُرتكزة على أكثر من أساس- عن مصطلحاتها مُحمّلة بالقضايا النّحويّة والإشارات اللغويّة المباشرة وغير المباشرة ، حيث نجد في المصطلح الواحد قضايا العمل والوظيفة، أو وصف التركيب وقضايا العمل وهكذا؛ ذلك لأنّ النّحو كلٌّ متكامل لا تكاد تفصل جوانبه عن بعضها، ولكن قد يكون أحد الأسس أبرز من غيره فيؤخذ بعين الاعتبار.

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح الفكريّ، المفهوم، المعنى الوظيفيّ، سيبويه، الكتاب.

---

* الجامعة القاسمية، إمارة الشارقة.nasser_noeimi@yahoo.com

** طالبة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

1.المقدمة:

الحمد لله المنعم بالعلم والبيان، والصّلاة والسّلام على المُعلّم الأعظم محمّدٍ وعلى آله وصحبه الكرام، أمّا بعد:

فقد اتّخذ المصطلح العلميّ مكانه بين العلوم، فكان له مقعدٌ في كلّ علم، فهو العتبة التي تلج العلومَ من خلالها، فتتبيّن به معالم العلم الذي تطلب، والمساحة التي يشتغل بها ذلك العلم، والآفاق التي يمتدّ إليها، وجملة القضايا التي يعالجها، فهو قاعدة البناء المعرفيّ لكلّ علم، ولكلّ باب يتفرّع عن أيّ علم، ومن ثَمّ تبوّأت الدّراسات في المصطلح مكانتها سواءٌ في التّأصيل أو التّحليل.

ولمّا كان لكتاب سيبويه قصب السّبق في الدّراسات اللغويّة، قامت الدّراسة لتنظر فيما جاء فيه من المصطلح الفكريّ النحويّ في هيئتِه وتكوينِه وتركيبِه وأبعادِه، وتوسّلت لذلك المنهج الوصفيّ التحليليّ، وتمركز هدفها حول صيغة المصطلح الفكريّ، وما وراء الصيغة من أبعاد تأصيليّة، وتغاير زوايا النّظر عند اعتبارات الوضع، وراحت الدّراسة تجيب عن أسئلة ثلاثة:

- كيف بدا المصطلح الفكريّ في كتاب سيبويه في هيئته ومضمونه؟
- ما الاعتبارات التي وُضِع على أساسها المصطلح الفكريّ عند سيبويه؟
- ما التوجيه اللغويّ الذي نقرأه في صيغة المصطلح الفكريّ عند سيبويه؟

ومن أجل الإجابة عن تلك الأسئلة جمعت الدّراسة عيّنة مختارة من عناوين الكتاب وفق رؤيةٍ منهجيّة، بحيث تكون جسرًا لفهم المصطلح الفكريّ في الكتاب وتصنيفه، ووسيلة لفهم النهج المصطلحي عند سيبويه، وتناولتها بالبحث كالآتي:

أوّلًا: قسّمت الدّراسة المادة في ثلاثة عناوين بحسب مضمون المصطلح وإفادته:

- المصطلحات التي أفادت وظيفةً عند سيبويه.
- المصطلحات التي أفادت وصفًا للتّركيب النحويّ.
- المصطلحات التي أفادت عملًا نحويًّا.

ثانيًا: عالجت العيّنة المختارة بالدراسة اللغويّة للمصطلح ومفهومه، وقارنتها بالمصطلح الحادث.

2. **الدراسات السّابقة:**

سبق إلى قضايا المصطلح في كتاب سيبويه عدد من الدراسات، من أهمّها:

- حركة المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه (2008)، للباحثة سلام حمزة، المنشور في مجلّة المعجميّة في تونس عدد (24)، حيث درست المصطلح فيه من ناحيتين: الأولى: إعادة صياغة المصطلح والاهتمام بحدّه وشرحه والتّمثيل عليه، والثّانية: مظاهر التّرادف المصطلحيّ ودور السّياق في اختيار المصطلح.
- المصطلح النّحويّ عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم (2013)، للباحث زيد القرالة، وساهر حمد القرالة، المنشور في مجلة الباحث، المجلّة الدّوليّة الفصليّة المُحكّمة ع12، قام الباحث برصد المصطلحات المترادفة في الكتاب، وعرَض لمفاهيمها، وحدّد الشّائع سواء ورد في الكتاب أم لم يرد.
- المصطلح النحويّ في الكتاب لسيبويه دراسة وصفيّة تحليليّة في ضوء علم المصطلح الحديث (2017)، للباحثة نسيمة حمّار، مجلة الممارسات اللغويّة، الجزائر، ع (24) وقد أوردت الباحثة فيه تعريف المصطلح والمفهوم وعلم المصطلح، ودرسَت مصطلح المنصوبات عند سيبويه، وقدمت دراسة لغوية تشمل أصل المصطلح اللغويّ ودلالته الاصطلاحية، وأتبعتها بدراسة إحصائيّة على المصطلح البسيط والمعقد والمركّب في الكتاب.
- المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه (2023)، للباحثة صباح دعير صيني، المنشور في مجلة آداب الفراهيديّ، بغداد، المجلّد (15) ع(53) وقد عنت الباحثة بالنّظر في صياغة المصطلح، ومدى تعبيره عن مضمون الأبواب، وما ثبت منها في التّداول والاستعمال النّحويّ.

وما يميّز هذا الدّراسة جزئيّات متعدّدة تتمثل في كونها قد اقتصرت على عناوين الأبواب في الكتاب، ولم تبحث في مصطلحات المتن، ثمّ إنّها اختطّت خطّة مغايرة في البحث، إذ راحت تنظر في الزّاوية التي على أساسها وضع المصطلح، وعلاقته بما يُعبّر عنه من مادّة علميّة نحويّة، ومدى الدّقة في هذا، في حين ذهبت معظم الدراسات السّابقة إلى تعدّد المصطلح وما حوله من قضايا التّرادف والخلاف وغيرها.

وقد أحال البحث إلى عددٍ من المراجع سواء من الكتب أو الأبحاث والدّراسات كان من أبرزها: المصطلح النحويّ أسسه النظريّة وتطبيقاته لعليّ القاسم، والمصطلح النحويّ عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم لزيد القرالة، حركة المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه لسلام حمزة، والتنظير

في المصطلح في الخطاب التربويّ الإسلاميّ للسيّد صبحي النّحراويّ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، وشرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، والمفصّل في علم العربية للزمخشريّ، وغيرها.

3.التمهيد:

على غير مثالٍ سابق أنشأ سيبويه كتابه في علوم اللغة، فكان في غير أوان الحصاد، حيث المفاهيم اللغويّة لم تأخذ مساراتها المصطلحيّةَ بعدُ؛ فالمصطلح ما زال في أطوار التّبدّل قبل النّضوج، غير أنّ تلك المفاهيم كانت قد قامت في الذّهن النحويّ واضحةً، كذلك كانت على صفحات الكتاب، لأجل ذلك يأخذك البحث في مصطلح سيبويه إلى مسارات المصطلح الفكريّ، إذ تُقدَّم المفاهيم في أحياز المصطلحات في عناوين الكتاب، فقد كان من الواضح أنّ سيبويه يتعامل بالمفهوم، ولا يتعامل بالمصطلح[1].

ولكن بعبارة أدق كان سيبويه يستخدم التركيب الاصطلاحي كما هم مبين في معطيات البحث، فلم يكن غياب المصطلح كما نعرفه في الشكل الحديث غيابًا كلّيًّا، وإنّما غياب عن التصدّر والعنونة في العديد من أبواب الكتاب.

ومن ناحيةٍ فإنّ المصطلح: "كلمة أو وحدة لغويّة تُستعمل في ميدان علميّ مُحدّد للدّلالة على شيء أو مفهوم واحد مُعَيّن"[2]، فالعلاقة قائمةٌ بين المصطلح والمفهوم، فالمصطلح دالٌّ والمفهوم مدلول، وإذا وقفنا على تعريف المفهوم فهو: "الصّورة الذّهنيّة سواء وُضِع بإزائها اللّفظ أم لا"[3] قصد باللفظ المصطلح، فالمفهوم معلوم مُدرَك، سواءٌ ذُكِر مُصطلحه أم لم يُذكر، سواءٌ وُضِع مصطلحُه أم لم يوضع بعد. فهو: تصوّرٌما حاصل في العقل[4]، فيكون سابقًا في العمليّات الذّهنيّة المنطقيّة على المصطلح، والحقيقة العلميّة كامنةٌ فيه.

أمّا المصطلح فهو شكلٌ موجزٌ مُختزِل لمضامين المفهوم على أن يتمّ الاتّفاق عليه صراحةً أو ضمنًا، "فالاصطلاح يتَطَلّب الاتّفاق، فالتّسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل حيّز اللغة إلّا إذا كانت محلّ اتّفاق أصحاب هذه اللغة"[5]، فالمصطلح تسميةٌ تنتظر الاتّفاق في أيّ صورةٍ كان، وبأيّ حُلّةٍ اكتسى، والمفهوم قائمٌ في الذّهن فإن تحدّدت جوانبه وتأطّرت بان واتّضح، يقول القاسميّ: "لكلّ موضوع طبيعة خاصّة به أو ماهيّة مُحدّدة، وهذه الطّبيعة أو الماهيّة هي جوهر الشّيء الذي على العقل أن يكتشفه عن طريق رصد خصائصه الذّاتيّة لمعرفة جنسه ونوعه وفصله، وهكذا يتكوّن في ذهن الإنسان تصوّرٌ أو مفهوم"[6]، وعليه فإنّ الإتيان بالمفهوم نيابة عن المصطلح مسوّغ ومن حيث إنّ فهم موضوع ما يتأتّى من خلال العلم بمفهومه، ومن ناحيةٍ ثانية فإن تقديم

المفاهيم قد يُغني عن المصطلحات في موضعٍ ما، لكن المصطلحات لا تعني شيئًا إذا غابت مفاهيمها.

والدّراسة في هذا لا تسعى للتّسويغ لسيبويه في العنونة بالمفاهيم، فالأمر مسوّغ بتأخّر المصطلح عن المفهوم، أو على الأقل بتأخر استقراره في الزّمن الذي أنشأ فيه سيبويه كتابه، "إنّ ما ظهر عند سيبويه لا يخرج عن كونه مجموعة من المفاهيم تتضمّن في إطارها فكرة المصطلح، وهذا ينسجم مع المرحلة الزّمنيّة لكتاب سيبويه، فهو يُمثّل مرحلة البدايات في التّأليف بشكل عامّ، والمرحلة الأولى في التّدوين في النّحو العربي"[7]، فالمصطلح لم يكن قد تهيّأ للطّرح بعد، وإنّما مفاهيم تشكّل مرحلة الإرهاصات الأولى لقيام المصطلح، والدّراسة تذهب لفهم منهج العنونة في الكتاب، وحيثيّات الوضع المصطلحي أو المصطلح الفكري فيه، وتقصد الوقوف على الأسس التي وُضِع عليها، فمن وراءِ كلّ مصطلح علّةٌ لاختياره، وأنواعٌ من المعارف يسعى البحث لسبرها والوقوف عليها.

أوّلًا: المصطلحات التي أفادت وظيفةً عند سيبويه:

ذهبت العناوين في كتاب سيبويه في طرائق عِدّة في أسس اعتماد المفهوم الذي سيتصدّر الباب، فقد كانت المفاهيم متعدّدة المنطلق والمقصد؛ فجاءت على هيئات مختلفة، وقد كانت الوظيفيّة أحد هذه الأسس أو الهيئات التي استعملها سيبويه للعنونة في الكتاب، والوظيفيّة من الوظيفة، "وهي علاقة قائمة بين مكوّنات الجملة... وقد أخذت معنًى أقرب إلى الدّور"[8]، وهو الدّور النّحوي أو الصّرفي الخاص بالباب الذي سيتناوله، حيث يؤدّي كلُّ لفظ أدوارًا متعدّدةً في التركيب: "الأدوار الدّلاليّة والتّركيبيّة والتّداوليّة"[9] ويتحدّد دور اللفظ من خلال علاقاته بباقي الألفاظ في التركيب، وقد جعل الوظيفيّون مؤخّرًا للوصف بالوظيفة أهميّة وأولويّة، "يفترض النحو الوظيفيّ أنّ البنية والوظيفة مُتعالقتان، وأنّ البنية تابعةٌ للوظيفة... أصبح من الضّروريّ أن تُتّخذ الخصائص الوظيفيّة موضوعًا للوصف اللغويّ"[10]، فكما أنّ التراكيب تخضع للوصف البنيويّ التركيبيّ، فلا بدّ أن تخضع للوصف الوظيفيّ أيضًا، وهي العلاقة ما بين البنية والوظيفة من حيث إنّ البنية تابعة لها بحسب المتوكّل، فيكون استعمال سيبويه للمفهوم وظيفيًّا يعني أنّه يُبيّن الوظيفة التي يؤديها المصطلح المقصود، وقد أدرج النّحراويّ التّسمية بالوظيفة في قائمة طرق التعريف بالمصطلح[11]، ومن ثَمّ راحت الدّراسة تتناول عيّنة مختارة من المفاهيم التي عيّنت الوظيفة وتعرضها كالآتي:

أ" باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حالٌ وقع فيه الفعل وليس بمفعول" [12]:

يبدأ عنوان هذا الباب بما يتضمّن العمل، لكنّ الإشارة فيه لوظيفة المفهوم الذي يُعالجه الباب واضحة عندما قال: "وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"، وهو مفهوم الحال في النّحو العربيّ، يقول السّيرافيّ: "الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل والمفعول في وقت وقوع الفعل"[13] فالحال له وظيفةٌ واصفة، يصف الفاعل أو المفعول أو غيرهما وقت وقوع الفعل بهما، واشتراكه مع المفعول من حيث إنّهما منصوبان بالفعل يجعل أمر التّنبيه على اختلافهما في المصطلح الذي عنون به سيبويه رافعًا للخلط، فالاشتراك في جانب يُدخِل الوظيفة في نقطة تماسٍ مع وظائف أخرى، والتّمايز يحفظ لكل وظيفةٍ حدودها، كما سيُفصّل.

وقد جعل سيبويه المصطلح في ثلاث مكوّنات:

-الأوّل في العمل وأثره، حيث إنّ الحال منصوبٌ بالفعل، ويتضمّن الإشارة إلى كونه فضلة، فإنّما تنصب الأفعالُ التّامّة الفضلات، وليس في الكلام ما يأخذ إلى الفعل النّاقص. لأنّ العدول عن الأصل هو المُقتضي لنكتة[14]، فالفعل النّاقص عدولٌ عن الأصل في الأفعال، فعندما يُقصَد يذكر بنعته صراحةً، وإلّا فإنّ الفعل التّام هو المقصود عند الإطلاق، وهذا يذهب بنا إلى أنّ المؤشّر نحو كون المفهوم الذي قصده سيبويه أحدَ الفضلات حاضرٌ.

ومن ناحية أخرى فإنّ جعْل الحكم في المفهوم مِمّا لا يُقبَل في الحدود والرّسوم، إذ لا يقبلون التعريف بالحكم وقد بدأ به سيبويه فأورد النصب، وذكره الأشموني في تعليقه على ألفيّة ابن مالك وجعله من الخلل[15] وقد جعله المناطقة والفقهاء والنّحاة من المردود، لأنّه من الدّور، إذ لا يُتَصوّر معرفة الحكم إلّا بعد معرفة الماهيّة[16]، فوضوح التّصوّر عن المفهوم لا بدّ أن يسبق التّعريف بأحكامه من نصب أو غيره.

أمّا كونه منتصبًا بالفعل فلِأنّ الفعل أساسٌ في العمل، "العملُ أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء والحروف"[17] فهذا محملٌ يُحمَل عليه نصّ سيبويه في المصطلح، لكنّما الحال تنتصب بالفعل وبغيره، "والعامل فيها [الحال] إمّا فعلٌ وشبهه من الصّفات أو معنى فعل"[18] فالفعل وما في معناه من الحروف العاملة والمشتقّات الواصفة كلّها قد تأخذ موقعها في نصب الحال.

-والمكوّن الثّاني صاغ به المهمّة أو الوظيفة للمفهوم المقصود، فهو حالٌ وقع فيه الفعل، بمعنى أنّه الحال التي وقع الفعل وهي قائمةٌ، أو "مُفهِمٌ في حال كذا"[19] فوظيفته إفهام الكيفيّة أو هي الهيئة التي وقع فيها الحدث، ولا يخفى أنّ إيراد لفظ (الحال) في المفهوم لم يكن مقصودًا على الاصطلاح، وإنّما لبيان الوظيفة التي يؤدّيها وإيضاحها، فقد ورد اللفظ بمدلوله المعجميّ. فحال

من الحَوْل: ما يختصّ به الإنسان وغيره من الأمور المُتغيّرة في نفسه وبدنه وقُنيَتِه، وهو الصّفة التي عليها الموصوف، أو كيفيّة سريعة الزّوال كالحرارة والبرودة[20]، والحول: التّقلّب من هيئةٍ إلى أخرى[21]، وبيان صفةٍ ما عند وقوع الحدث أو الهيئة المتغيّرة هي وظيفة الحال، ثمّ انتقل اللفظ ليكون المصطلح الذي تعيّن لهذا المفهوم النّحويّ، فيكون المصطلح المعاصر قد اتّخذ الوظيفة لتكون مرجع المصطلح.

-والمكوّن الثالث للوقاية من الخلط، لأنّ المفعول منصوبٌ بالفعل فاستثناه، والمفعول به في حقيقته محلّ وقوع الفعل، فهو في وظيفته مغايرٌ للحال، يقول الزمخشريّ: "شبَهُ الحال بالمفعول من حيث إنّه فضلةٌ مثله، جاءت بعد مضيّ الجملة، ولها بالظرف شبه خاصّ من حيث أنّها مفعولٌ فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول"[22] هذا ما افتتح به الزمخشري كلامه عن الحال، فقد بدأ من مقارنة الحال بالمفعول به وفيه، فكأنّه ينطلق من المصطلح الذي خطّه سيبويه، فيضع أوجه الشبه بين الحال والمفعولين به وفيه قبل أن يُعرّف الحال، فالمفعول والحال ليسا من العمد، غير أنّ بعض التراكيب تلزم المفعول وبعضها تلزم المفعولين، وذكر الزمخشريّ شبهًا أقربَ للحال من المفعول به وهو الظّرف، لأنّ الفعل واقعٌ فيه أيضًا، وسيبويه لم يُعيّن مفعولًا بعينه، فيصحّ أن يكون قد قصد المفعول فيه من حيث إنّ الفعل أو الحدث واقع فيه، لكن يفترق أنّه الوعاء الزمانيّ أو المكاني للحدث وليس الهيئة الواصفة.

وهذه الوقفة على المفهوم الذي أطلقه سيبويه تبيّن عنايته بإيضاح المفهوم المقصود من ثلاث زوايا: حالته التي يبدو بها في التركيب من حيث العمل والحكم، ثُمّ وظيفته النّحويّة والدلاليّة التي يؤدّيها، وقبل القفل يمحو أيّ أثرٍ للالتباس بمفاهيم أخرى قد تشترك مع مفهوم الحال في مساحات نحويّة أو دلاليّة.

ب-" باب ما ينتصب من المصادر توكيدًا لما قبله، ومثله توكيدًا لنفسه " [23]:

هذه عنونة لبابين متتابعين لا بابٌ واحدٌ، أخذتهما الدّراسة جملةً لما بينهما من تشابه، فقد نبتا على ساقٍ واحدة وهي المصدر المنصوب، قال السّيرافيّ: "الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله في جعله الباب الأول توكيدًا لما قبله، وجعله هذا الباب توكيدًا لنفسه"[24] يتبع في ذلك محتوى الجملة أو التّركيب، فإن تعلّقت بغير المتكلّم كان للمفهوم الأوّل، فإن تعلّقت بالمتكلم ذاتِه كانت للمفهوم في العنوان الثّاني. وهو مِمّا يندرج في باب تقاطع المفاهيم حيث يشترك مفهومان في عددٍ من الخصائص[25]، فالحكمُ والوظيفة من الخصائص المشتركة التي يتقاطعان عندها، والآلة واحدةٌ فيهما وهي المصدر، والمصدر تسميةٌ الأوائل من النّحاة للمفعول المطلق وما ينوب عنه، "وتسميات سيبويه له: المصدر، أو التّوكيد، أو المصادر التي عملت فيها أفعالها، أو المفعول"[26]

فقد أطلق عليه مصطلحات متعدّدة في أماكن متعدّدة من الكتاب، فبالنّظر للوظيفة فهو توكيد، وبالنّظر للبناء الصرفيّ هو مصدر، وبالنّظر للتّركيب هو مفعول، وبالنّظر للعمل هو معمول للفعل أو ما قام مقامه.

بدأ سيبويه في عنونته للبابين ببيان الحكم النّحوي، فالحكم النّحوي أحد وسائل الكتاب لكشف النّقاب عن المصطلح المقصود؛ فيبدأ المفهوم به، وحكم النّصب -كما سلف- يحمل في طيّاته مؤشّرًا على كون المصطلح المقصود أحد فضلات الجملة[27]، "وكلّ المنصوبات تقريبا فضلة"[28] لكنّه في هذا الموضع يُغَيّب العامل في النّصب، ويذهب لتحديد الشّكل الصرفيّ للّفظ المقصود، ويتذيّل المفهوم بالتركيز على الوظيفة التي تعيّنت في المفهوم وهي التّوكيد، فالمفهوم يُعاين ثلاثة حقائق حول المصطلح المطروح: الحكم النحويّ، والشّكل الصّرفيّ، والوظيفة الدّلاليّة، وبهذه الثّلاثة يكون أحاط المفهوم بأسوار اللغة الأساسيّة؛ فتتبيّن حقيقة المدلول، فحقيقة النّحو متّجهةٌ لأحكامه، "فهو أصولٌ مستنبطةٌ من كلام العرب يُعرف بها أحكام الكلمات العربيّة حال تركيبها إعرابًا وبناءً"[29] والصّرف قوالبُ المُعجمات، أو هو "علمٌ في جعل الكلمة على صيغٍ مُختلفة لضروبٍ من المعاني"[30] ولا تخرج اللّغة عن كونها وسيلة التواصل التي لا تتمّ بغير البلاغ الدّلاليّ المتحصّل بالوقوف على الوظيفة النحويّة للّفظ في موقعه. وهو مُتحقّقٌ في معرفة النّسبة بين صيغة النّظم وصورة المعنى فيُتوصّل بإحداها إلى الأخرى[31]، ومن ثَمّ فقد جمع المفهوم ما يفي بالغرض منه.

والمفعول المطلق الأصل فيه أن يكون مصدرًا صريحًا، لكنّه قد يخرج إلى ما ينوب عنه فيكون اسمَ مصدرٍ، أو مصدرًا ملاقيًا في الاشتقاق، أو مضافًا للمصدر، أو عددًا مُمَيَّزا بالمصدر[32]، وعليه يكون مصطلح سيبويه قد وقف عند حدود الأصل فيه وترك الصّور الأخرى التي تلزم لوضوح التّصوّر.

والغرض من المصدر أن يُؤكّد معنى عامله المذكور قبله ويُقوّيه ويُقرّره، ويُبعد عنه الشّكّ واحتمال المجاز[33]، فهذا محموله الأبرز والوظيفة المطلوبة منه، "وليس في ذكر هذه المصادر زيادةٌ على ما دلّ عليه الفعل أكثر من أنّك أكّدتَ فعلك"[34] فإن لم يكن له من داعٍ سوى توكيد الفعل كما يذكر ابن يعيش فإنّ وظيفته متحققةٌ في التّوكيد ولا تنفكّ عنه. فإن زاد على الدلالة على التوكيد ببيان النوع أو العدد كما هو معهودٌ عنه فإنّه لا يخلو من دلالة التوكيد[35]، فهي الوظيفة الأصل التي جُعِلَت له.

ويُبيّن المفهومان المطروحان نوعين من التوكيد، أو اتّجاهين، فالوظيفة متفرّعة إلى توكيد المضمون الذي سبق المصدر، ومثّل له: "هذا عبد الله **حقًّا**"[36]، أو التّوكيد لنفسه، وقد بيّن سيبويه هذا التوكيد قائلًا: "وذلك قولك: له عليّ ألفُ درهم **عُرفًا**... وإنّما صار توكيدًا لنفسه لأنّه حين قال له عليَّ فقد أقرَّ واعترف"[37] فهو إثباتٌ على النفس، لكنّه لا يخرج عن كونه مؤكّدًا لما قبله، لأنّه تقرير لمضمون الجملة التي تذيّلت به، فالمُغايرة في جهة التّوكيد تظهر من محصّلة الدلالة، لا من حيث التّركيب النحويّ، وهو نوع دِقّةٍ في توصيف الوظيفة المؤدّاة في الحالين.

ولم يأتِ الكتاب في هذين البابين على ذكر كلّ ما يتعلّق بالمفعول المطلق، وإنّما جعلهما للتفريق بين نوعي التوكيد ومثّل لهما واستشهد، الأمر الذي يجعل إغفال ذكر صور المصدر مسوّغًا إذ إنّه في مقام تنبيه على مسارات التوكيد، وليس في مقام عرضٍ لحقائق المصطلح الكليّة.

ج-" هذا بابُ ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنّها ظروفٌ تقع فيها الأشياء وتكون فيها "[38]:

هذا باب المفعول فيه، ظرفا الزّمان والمكان، والمصطلح في العنوان يبدأ بالحكم الإعرابيّ، ويُبيّن طبيعة الظّرفين من حيث إنّهما مخصّصَان للمكان والزّمان، وهو تعريفٌ بالنّوع بحسب المناطقة، فلفظهما لا يخرج عن كونه مكانا أو زمانا، "والنّوع هو الكلّيّ المقول على كثيرين متّحدين في الحقيقة في جواب ما هو [الشّيء]"[39]، فالمفهوم يُحدّد النوع الذي تنتمي إليه الألفاظ التي تأخذ حكم المفعول فيه.

ثمّ ينتقل سيبويه إلى تبيان الوظيفة التي هي موطن المعالجة في هذا الجزء من الدّراسة فقال: "ذلك لأنّها ظرف تقع فيه الأشياء، وتكون فيها"، فوظيفة المفعول فيه تحديد مكان أو وقت لما ورد في السّياق، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الظّرف ما كان وعاءً لشيءٍ، وتُسمّى الأواني ظروفًا لأنّها أوعيةٌ لما يُجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأنّ الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها"[40]، فالمفهوم لما حوى الحدث أو ضمّه من مكان أو زمان واقعٌ فيهما. وهو متضمّنٌ معنى (في) دون لفظها[41].

ويذهب سيبويه في تعيين الوظيفة بدقّة حين لا يحصرها بالفعل، بل يجعلها موضع وقوع الأشياء كما هو نصّ المصطلح في الكتاب، لأنّ الظّرف موضع الفعل أو الاسم المُخبر عنه، يقول السّيرافيّ عن حكم الظرف في سياق الإخبار: " وكذلك سائر ما يجعل الظّروف خبرًا له منصوبٌ بتقدير فعل هو استقرّ أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك"[42]، وكلّ حدثٍ لا ينفكّ عن مكانٍ وزمان، وكذلك الخبر، لكن لا يُصرّح عنهما في كلّ تركيبٍ وإن لازماه.

وهذه الوظيفة -الظّرفيّة- أليق ما تكون بحكم النّصب، لأنّها تُحدّد كون اللفظ مفعولًا، فالموقوع فيه أو المكون فيه مفعول، وجرت عادة المفاعيل في النّحو النّصب، وهو مسوّغ لما صدّر به سيبويه المفهوم من ذِكر حكم النّصب، حتّى أنّه أتبعه في الشّرح والتّعقيب بقوله: "فانتصب لأنّه موقوعٌ فيه ومكونٌ فيها"[43]، فيأخذ موضعه مع المفاعيل.

وعليه فإنّ المصطلح قد انتظم ليُعيّن الحكم، ثمّ النّوع، ثمّ الوظيفة، فتكتمل الصّورة الذّهنيّة للمفهوم، وهو ما يُسمّى بالشّمول والتّضمّن، يقول القاسميّ في توضيحهما: "لكلّ مفهوم بعدان أساسيّان: أوّلهما كمّيّ والآخر كيفيّ، ويمثّل البعد الأوّل شمول المفهوم... ويُمثّل البعد الثّاني تضمُّن المفهوم الصّفات الجوهريّة"[44] وقد جمع هذا المصطلح عند سيبويه شمول العناصر المُكمّلة للمفهوم من حكمٍ ونوع ووظيفة، وعكس تبيين العناصر الصّفات الجوهريّة التي يحتاجها القارئ ليكوّن التّصوّر الذّهنيّ له.

ولا يغيب أن تلتفت الدّراسة إلى اللفظ الاصطلاحيّ الذي استعمله سيبويه لكن على غير اصطلاح، فقد وظّف في المصطلح لفظ الظّرف، وهو مِمّا يُصطَلح الآن على جانبي المفعول فيه، وهما ظرفا الزّمان والمكان، لكنّ سيبويه كان قد وظّف اللفظ بدلالته المُعجميّة ليُعطيَ المفهوم وظيفته في السّياق، فهو توظيف للدّلاليّة -التي تعني تسييق اللفظ[45]- في المفهوم فيتكاملان.

ثانيًا: المصطلحات التي أفادت وصفًا للتّركيب النّحويّ:

قامت بعض تراجم الأبواب في الكتاب على أساس وصف التركيب الذي يتضمّنه المفهوم المُراد أو المصطلح المقصود، وهي البنية اللغويّة في شكلها الخارجيّ، وما يجري عليها من تغييرات، أو هو العلاقة التي تربط بين العناصر اللغويّة المشكِّلة للكلام "فالتركيب هو مجموعة العلاقات النّاظمة للكلام... أو هو طريقة انتظام الكلمات والجمل والعبارات في الكلام"[46]، فمفهوم التركيب يكمن في العناصر اللغويّة المُكوّنة للكلام، أو العلاقات النّاظمة لهذه العناصر، والحقيقة أنّهما معًا يشكّلان التركيب، إذ لا فائدة من كلام لا انتظام له، ولا حقيقة لنظام لا يكون صفةً للكلام بمفرداته ومكوّناته، وقد صيغت مفاهيم الكتاب في بعض محالِّها معتمدة التركيب بمكوّناته وانتظامها، والباحثة فيما يأتي تعرض لعيّنة مختارة من مفاهيم الكتاب التي اعتمدت تصوير التركيب اللغويّ لصياغة المفهوم.

د-" ما يُكرّر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأوّل بمنزلة الآخر" [47]:

وصف المصطلح تركيبًا فيه تكرار، تحديدًا تكرار المنادى المضاف، واستشهد له بالشّواهد منها:

يا تَيْم تيم عَديّ لا أَبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكمُ في سَوءَةٍ عمرُ[48]

ثمّ يُعلّق عليه: "ذلك لأنّهم علموا أنّهم لو لم يُكرّروا الاسم كان الأوّل نصبًا، فلمّا كرّروا الاسم توكيدًا تركوا الأوّل على الذي يكون عليه لو لم يُكَرّر"[49]، يُقرّر بهذا ثلاث قضايا: الأولى: أنّ الإضافة للأوّل منهما، والثانية أنّ التكرار للتوكيد، والثالثة: أن كلاهما منصوب، رغم أنّ الإضافة للأوّل دون الآخر، وقد كان حقّ المنادى العلم على غير إضافةٍ البناء، غير أنّه يُقرّر له النّصب.

فإذا رجعنا للتوصيف في العنوان نجد الوصف يجعل الإضافة للمنادى الأوّل، لأنّه يقول: [ما يكرّر فيه الاسم في حال الإضافة]، فهو بهذا يَعُدّ الأوّل مضافًا، وتستلزم العبارة أنّ الأوّل المضاف قد تكرّر، غير أنّه تكرر عاريًا عن الإضافة، وإلّا لما لزمه أن يقول في تتمّة العنوان: "ويكون الأوّل بمنزلة الآخر" لأنهما لو كانا مضافين كليهما لكان من البداهة أن يكونا على منزلة واحدة، ولكنّه لما أتبع وصف التركيب بحكم المساواة بينهما لزم أن يفترقا في الوصف، فيكون أحدهما مضافًا، وهو الأوّل كما سبق أن تَقَرّر، والثاني بغير إضافة، والنصب لهما معًا[50].

ومن ناحية فإنّ هذا يذهب بنا إلى القول بأنّ العبارة الأخيرة في العنوان [ويكون الأوّل بمنزلة الآخر] لم تكن لإيراد الحكم فقط، وإنّما ليتمّ بها وصف التّركيب في صورته الكاملة، وهذا الاختزال لتلكم المعاني في ترجمة الباب لهو غايةٌ في الإيجاز في تتميم وصف التركيب من ناحية شكله وانتظام الكلم فيه، ثمّ بعض العلاقات النّاظمة من حيث اشتراكهما في الحكم، مع عدم الإطالة نسبيًّا.

هـ-" باب مجرى النّعت على المنعوت، والشّريك على الشّريك، والبدل على المُبدل منه، وما أشبه ذلك "[51]:

تحمل ترجمة الباب مصطلحات نحويّة، فالنعت والمنعوت والبدل والمُبدل منه أربعة مصطلحات نحويّة، والشّريك المعطوف والمعطوف عليه، أراد سيبويه بالشراكة العطف[52]، غير أنّ الترجمة تذهب إلى مفهوم الإتباع، ذلك أنّه يصف جريان التابع والمتبوع مجرًى واحدًا في الحكم الإعرابيّ، وقد يجريان في الجنس والعدد والتعريف والتنكير في أحوال دون أحوال، "والتابع: كلّ ثانٍ أُعرِبَ بإعراب سابقه"[53].

فالإتباع أو التبعيّة ترتكز على الحكم الإعرابيّ، وقدد بدأ سيبويه الباب بإيضاح هذا: " فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ، فقد صار النعت مجرورًا مثل المنعوت"[54]، فاللفظ في العنوان قصد الإتباع، والإتباع قيامه على الإعراب ابتداءً، ثمّ يصف اللفظ حال التراكيب التي تورِد التوابع من حيث إنّها تتّخذ مجرًى إعرابيًّا واحدًا مع متبوعاتها.

وأورد سيبويه أحوال التبعيّة فيها من غير الإعراب، فكان من جملة أحكامه في النعت والمنعوت أنّهما صارا كالجسد الواحد[55]، فالنعت قائمٌ في المنعوت الحقيقيّ، وكذلك لا ينفكّ البدل والمبدل

منه من حقيقة قصد أحدهما. وذكر بدل الغلط أو النّسيان[56]، فيأخذان الموقع ذاته على الإبدال، ويشترك المتعاطفان في الحكم الإعرابيّ، وقد يشتركان في غيره، والمصطلح يقتصر على توابع ثلاث، ويُغفِل رابعهم وهو التّوكيد.

ت-" باب ما يكون مُضمرًا فيه الاسم مُتحوّلًا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم " [57]:

التركيب يصف المفهوم ويُعلّل، فكأنّه يجعل الإضمار سببًا في حكمٍ مغايرٍ لما هو عليه في الإظهار، فالوصف قائمٌ على متقابلاتٍ: الإضمار والإظهار، ولكلٍّ منهما حكمه النّحويّ، ويقصد بهذا موقع الاسم بعد (لولا وعسى)[58].

عرض سيبويه في المبحث اختلاف إعراب الاسم بعد لولا، فالأصل أنّه مرفوعٌ، إلّا إذا كان ضميرًا فهو مجرور، نحو: (لولاك ولولاي)، وكذلك الاسم بعد (عسى) مرفوعٌ، فإن كان كاف الخطاب أو ياء المتكلّم فهو مجرور، نحو: (عساكَ، وعساني) وساق أدلته وشواهده[59]، لكنّ ما يعنينا في هذه الدّراسة هو ما أثبته المفهوم الذي يُعَنون به.

فالمصطلح يعقد مقارنةً بين حالي الاسم من إضمار وإظهار، فالمصطلحات عادةً ما تُنظّم العلاقات بين مفرداتها، وتقف على طبيعة هذه العلاقات، والمقارنة واحدة من الوسائل التي توضّح العلاقات بين المصطلحات وبين المفردات المندرجة تحت المصطلحات من حيث التشابه أو التّباين. وقد أورد القاسمي حديثًا عن أهميّة العلاقات بين المصطلحات وأنواعها، وذكر منها التشابه والتباين، كما ذكر التّعاقب[60] .

والمصطلح بين أيدينا يأخذ إلى تعاقب الاسم الظّاهر والمُضمر على موقع ما، ويجعل هذا التّعاقب سببَ الاختلاف ونقطة التّباين في الحكم، وإن لم يُصرّح اللفظ بالحكم، ويظهر التباين في استخدام المصطلح لفظ التّحوّل [مُتَحوِّلًا] وفي التّاج: حوّلت الشّيء فتحوّل: غيّرته فتغيّر، إمّا بالذّات أو بالحكم أو بالقول[61]، لكنّه لم يُعيّن في أيّ شيءٍ يكون التّحوّل.

كذلك لم يُحدّد المصطلح الألفاظ المُختصّة بهذه المقارنة؛ لأنّها لا يجمعها جامعٌ من جنس ولا حكم إعرابيّ؛ فاللفظان (لولا وعسى) مختلفان، أحدهما حرف والآخر فعلٌ، والضّمير بعدهما ليس على حكم إعرابيّ واحد، حتّى أنّه اكتفى بذكر التّغاير دون أن يُحدّد مجاله تركيبيًّا كان أو صرفيًّا أو دلاليًّا، فقد ترك المقارنة مفتوحة.

وهذا الاختلاف بين الاسم الظّاهر والمضمر بعد (لولا وعسى) ليس هو الأصل، لأنّ الاسم عادةً لا يختلف حكمه الإعرابيّ في الموقع الواحد سواءٌ أُضمر أم أظهر، فالفاعل مرفوعٌ في الحالين، وكذلك الاسم المرفوع بالأفعال النّاقصة، والمفعول منصوب سواءٌ أُضمر أم أُظهر، فالأصل عدم

التّغاير، يقول السّيرافيّ: " لأن سبيل المضمر سبيل الظاهر في موضعه من الإعراب، وهذا هو الشائع الكثير في كلام العرب"[62] وحصول التّغاير فيما بعد (لولا وعسى) جعل للعنونة بالمفهوم على هذا النّحو المقارن استحقاق التّصدّر لما فيه من خروجٍ على المألوف.

ثالثًا: المصطلحات التي أفادت عملًا نحويًّا:

يقوم النحو العربيّ على نظريّة العامل، باعتباره حادي العمل، والمؤثّر في الإعراب، وقضايا العامل والعمل ممّا شغل مساحةً في النّحو العربيّ، وقد ظهرت في التراكيب الاصطلاحيّة مِمّا عنون به سيبويه أبواب كتابه، فتجد في المصطلح إجراءات العمل وأثره وتبعاته، حيث يُعدّ تتبّع الإجراءات وأثرها أحد وسائل صوغ المصطلح، وهو ما يُعرَف بالتّعريف الإجرائيّ، فـ" التّعريف الإجرائيّ: هو تحديد المفهوم أو المتغيّرات بذكر العمليّات أو الإجراءات أو الملاحظات التجريبيّة التي تدلّ عليه، وتكون لازمةً لدراسته"[63]، فقد يُوَظِّف المصطلح المفردات الخاصّة بالمفهوم ، وما جرى عليها من إجراءات أو خطوات عملٍ، ثمّ الأثر الذي نتج من هذه الإجراءات، "ويُعدّ التّعريف الإجرائيّ على هذا النّحو ذا فائدة كبيرة إذ يُعطي المفاهيم معاني مُحدّدةً يُمكن الاتّفاق عليها"[64]، ذلك أنّ بسط الإجراءات وتفاصيلها يُسهم في تبيين المفهوم وإيضاحه، والدّراسة تعرض لعيّنة مختارة من المصطلحات المبنيّة على العمل وإجراءاته وأثره ممّا أورده سيبويه في الكتاب. ومن النّماذج على هذا اللون من المصطلحات ذات المنطق للعامل النّحويّ، ما يلي:

أ-"باب الفاعلين والمفعولين اللذَين كلّ واحدٍ منهما يفعل بصاحبه مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك " [65]:

والمقصود بالتركيب مصطلح التنازع في صورةٍ من صوره، يقول سيبويه مُمَثِّلًا بنموذجين: "ضربتُ وضربني زيدٌ، وأكرمني وأكرمتُ زيدًا"[66] وفيه تنازع العاملَين على معمولٍ واحد، ففي النموذج الأوّل جملتان: المفعول في الجملة الأولى مضمرٌ يُبَلّغ عنه فاعل الجملة الثانية، فيتنازع فعلا الضّرب على زيدٍ، وبما أنّه لا يقبل الموضع الواحد اجتماع الرّفع والنّصب معًا فإنّنا نُسْلم زيدًا إلى أحدهما، والأولى أن "تحمل الاسم على الفعل الذي يليه"[67]، فالعامل الأقرب أولى بالعمل في المعمول، وفي النّموذج الثّاني جملتان: الفاعل في الأولى مضمرٌ بلّغ عنه مفعول الثانية، والأمر في العمل على الأقرب بحسب سيبويه كما سبق، هذه صورة المسألة من ناحية نحويّة.

وفي شأن طريقة عرض المفهوم فقد أقامه سيبويه على إبراز العمل، إذ بدأ بالمعمول المتنازَع عليه حيث إنّه البؤرة التي تنحطّ عندها الأنظار، والتركيز على المعمول من حيث إنّه معمول صرفٌ للذّهن إلى قضايا العمل والعامل، وسيبويه هنا يُحدِّد المعمول بكونه فاعلًا أو مفعولًا، والمصطلح يُفصح عن فاعلين أو مفعولين، ليشير بذلك إلى طبيعة التركيب الذي سيجري عليه

العمل، ووجود فاعلَين يقتضي عاملين، لأنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، والفاعل في الأوّل هو مفعول الثاني في المثال: ضربتُ وضربني زيدًا، وفاعل الثّاني هو مفعول الأول في المثال: أكرمني وأكرمتُ زيدًا، والوصف في المفهوم الذي قدّمه سيبويه للمسألة يقوم على تصوير إجراءين اثنين بعبارة واحدةٍ غاية في الإيجاز، فالإجراء الأوّل في إسناد الفعل للفاعل الأول فيوقع أثرًا على المفعول الأوّل، ثمّ في الخطوة التالية يتبادل الفاعل والمفعول الأدوار في الجملة الثانية، ويتبادلان مواقع العمل، ويقف المفهوم عند هذا الحدّ من التعبير والإفهام، ولا يوضّح ما كان من إضمارٍ أو تنازع إلا في ثنايا الباب في التمثيل والشّرح.

ولا يغيب أنّ الحقائق في المفهوم اشترك فيها وصف التركيب ووصف العمل، وحيث إنّ العمل لا يقوم إلّا في تركيب أو جملة، فإنّ العرض لإجراءات العمل ومقتضياته تتطلّب وجود التركيب، والتّداخل جملةً في الحقائق التي قدّمتها المصطلحات من حيث كونها وظيفيّةً أو واصفة للتّركيب أو لقضايا العمل، إذ إنّ النّحو كلٌّ متكامل، لكنّ الدراسة اجتهدت في تعيين الأبرز منها في كلّ مفهوم.

ب-" باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثمّ يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأوّل "[68]:

يذهب بهذا المصطلح إلى البدل، يجعل التركيب لعرض الإجراءات في توظيف البدل، أو كأنّه يجعله في خطوات للوصول إلى مقصود المفهوم، فيذكر العامل وهو الفعل، ومعموله اسم، ثمّ في الخطوة الثانية يُبدل المعمول باسم آخر، فيَثبت له عمل الفعل ذاتِه[69] والأثر الإعرابيّ نفسه الذي أحدثه في المعمول الأوّل. بل إنّه [الاسم الثّاني] المقصود بالحكم أساسًا[70]، فالعامل مُتسلّط عليه.

وفي هذا تكون الإجراءات المصطلحيّة أو الخطوات -إن صحّ التعبير- قد تبدّت، وظهر الأثر اللغوي الناتج عنها، يبيّن السيرافي هذه العمليّات فيقول: "اعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يُذكر، والنحويون يقولون: إنّ التقدير فيه تنحية الأوّل- وهو المبدل منه- ووضع البدل مكانه وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به ولكن على أن البدل قائم بنفسه"[71]، وتنحية المبدل منه هو الإجراء الأوّل، وإقامة البدل هو الإجراء الثاني، ويتبع هذا إعمال الفعل في البدل كما عمل في المبدل منه بحسب سيبويه، وترتّب عليه إتباع البدل للمُبدل منه في الحكم.

ويلفت الانتباه أنّ سيبويه كان قد استخدم في التركيب لفظ البدل فقال: "ثمّ **يُبدَل** مكان الاسم اسمٌ آخر". فالتراكيب عند سيبويه تحمل في إطارها ملمح المصطلح[72]، فإذا أضفنا إليه أنّ سيبويه قد ذكر البدل بمصطلحه في مطلع الباب التالي حيث قال: "فالبدل أن تقول: ضُرِبَ عبدُالله ظهرُه وبطنُه"[73] والتصريح بالمصطلح في الباب التالي يشير إلى تبلور المصطلح بعد جولة في مفهومه ومفرداته وأمثلته، والانتقال من المفهوم إلى المصطلح أحد اتجاهات حركة المصطلحات والمفاهيم كما ذكرت الباحثة سلام حمزة: "... أمّا في الاتّجاه الثّاني فيقدّم المفهوم ويشرح ويُوضّح، حتّى إذا استقرّت الفكرة في الذّهن قدّم النّحويّ المصطلح المتعارف عليه، أو المصطلح الذي يختاره لتسميته"[74] وهي الحركة الطبيعيّة الترتيبيّة لما يحدث في الذّهن، حيث يدور المفهوم في الذّهن وتتبيّن جوانبه، ثمّ يخلص الباحث أو المُستخدِم إلى وضع مصطلح مناسب له، وقد قنّنت الباحثة سلام حمزة حركة المصطلح والمفهوم في اتّجاهين، الأوّل يُطرَح فيه المصطلح ثمّ يُبيَّن المفهوم وتُوضّح حقائق المصطلح وماهيّته[75]، والثّاني الذي ذُكِر آنفًا.

4.الخاتمة والنتائج:

خلصت الدّراسة إلى عددٍ من النّتائج على إثر النّظر في المصطلح الفكري في الكتاب لسيبويه كان من أبرزها:

1. عرض سيبويه للمفاهيم اللغويّة في عناوين الكتاب حيث إنّ الكتاب كان أسبق من المصطلح، فكانت العنونة بالتركيب النحوي بالمعنى الواسع للفظ النّحو، وقدّمت تلكم التراكيب تصوّرًا عن الفكر النّحوي عند سيبويه، وشيئًا من آرائه، وحملت شيئًا من الفكر النّحويّ، والمعارف العلميّة اللغويّة.
2. تغايرت المفاهيم المُشار إليها من حيث مرجعيّة الوضع وزاوية النّظر، فجاء بعضها عارضًا للتّركيب، يُسلّط الضّوء على مكوّنات التراكيب وأحوالها، ومنها ما جاء خادِمًا للوظيفة الدلاليّة التي يؤدّيها اللفظ الخاصّ بالمفهوم، ومنها ما عبَر إليه من خلال قضايا العمل اللغويّ أو النحويّ وما يدور في فلكه.
3. لم تخلُ بعضُ التراكيب من ذكر المصطلح الحادث الذي وضعته اللغة للمفهوم مِمّا استقرّ عليه الاستعمال اللغويّ المعاصر، من مثل لفظ الحال والبدل وإن لم يستعملها استعمال المصطلح في السّياق الذي جاءت فيه، ولكنّ استعمالها في الكتاب مؤشّرٌ لدقّة توظيفها في المصطلح لاحقًا، الأمر الذي يُضيّق الفجوة بين المصطلح الفكري عند سيبويه، والمصطلح الحادث الذي استقرّ فيما بعد.
4. تخلّل المجاز والتّجوّز في صيغ بعض المصطلحات نحو ما جعله للفعل في شأن نصب الحال، والحقّ أن الحال يُنصَب بالفعل وغيره من العوامل.
5. أُثقلت التراكيب بالعبارات المُوضّحة للمقصود ما بين مدلولاتٍ واضحة مباشرةٍ في الصيغة، وما بين مدلولاتٍ تحملها تراكيب المفهوم بالإشارة أو بالتّبع بحيث يُفضي إليها المفهوم على سبيل الاقتضاء أو اللزوم.
6. لم يتحرّج سيبويه من وضع الأحكام في التراكيب الاصطلاحيّة التي أوردها، الأمر الذي يأخذنا إلى حتميّة كون سيبويه لم يكن يقصد المفهوم بمعنى التّعريف، وأنّ تراكيبه لم تكن تعدو الترجمة للأبواب والعنونة، وإلّا فإنّ من معايب التعاريف وصياغات المفاهيم أن تَتّخذ من الأحكام وسيلةً لها، لأنّ الحكم على الشّيء -كما هو مُقرَّر- فرعٌ عن تصوّره، فالتصوّر لحقيقة المدلول لا بدّ أن يتقدّم الحكم عليه.

7. جمعت بعض المصطلحات في حدودها ما شمل المستوى الصرفيّ والتركيبيّ والدلاليّ، الأمر الذي جعلها أقرب لسهولة تصوّر المفهوم.

8. سلكت بعض المصطلحات في توصيف الوظيفة التي يؤدّيها مسلكًا دقيقًا؛ ففرّقت بين وظيفتين للمصطلح بناءً على المؤدَّى الدلاليّ للجملة.

9. جاء التركيب الاصطلاحي ليصف الشّكل اللغويّ الخارجيّ للمدلول المقصود، أو ليكوّن صورة عن بعض العلاقات فيه، وقد اتّسمت بعض التركيب الاصطلاحيّة بالإيجاز المُفصح عن الصّورة التّامة للتركيب المراد.

10. وظّفت بعض المصطلحات العلاقات بين أجزاء المفهوم ومعطياته من مثل علاقة التشابه والتباين والتعاقب على الموقع الواحد، في إطار المقارنة أثناء التّسييق ووصف التّركيب.

11. قدّمت بعض التراكيب الاصطلاحيّة إجراءات العمل وأثره النحويّ الأمر الذي قدّم إيضاحًا مناسبًا للمفهوم أحيانًا، وفي أحيان أخر قصر المفهوم عن تبليغٍ كامل للمصطلح المقصود، كما هو في مفهوم التنازع، إذ وقف المفهوم عند حدّ العمل دون بيان حال الإضمار والتنازع المُقرّرين في المسألة.

12. تحمل بعض التراكيب الاصطلاحيّة عند سيبويه في طيّاتها نواة المصطلح، فهي تُلمّح للمصطلح وإن لم تُصرّح به، وقد يصرّح بالمصطلح في مواضع قد تكون هي مصدر استقراره فيما بعد.

13. اتّجهت حركة المصطلح والمفهوم في بعض الأبواب من المفهوم إلى المصطلح، حيث عُرِض المفهوم وتبيّنت ماهيّته وأحكامه في الباب، فأخذ هذا البيان إلى استعمال مصطلح بدت مناسبته لما سبق من طرح.

14. تداخلت الأسس التي استندت عليها المصطلحات، حيث نجد في المصطلح الواحد قضايا العمل والوظيفة، أو وصف التركيب وقضايا العمل وهكذا؛ ذلك لأنّ النّحو كلٌّ متكامل لا تكاد تفصل جوانبه عن بعضها، لكن قد يكون أحد الأسس أبرز من غيره فيؤخذ بعين الاعتبار.

المصادر والمراجع:

- الأشموني، عليّ بن محمّد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ت: حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2010
- بركة، بسّام، **اللسانيّات ودورها في وضع المصطلح**، الجامعة اللبنانيّة، منشور المؤتمر الثّالث لمجمع اللغة العربيّة.
- التهانويّ، محمّد بن عليّ، **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ت: عليّ دحروح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996
- الجرجانيّ، عليّ بن محمّد، **التعريفات**، ت: جماعة من الأساتذة بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1983
- الحازميّ، أحمد بن عامر، **الشرح المختصر للسّلّم المنورق**، http://alhazme.net
- حرّاد، رياض، **الجملة في اللغة العربية-البنية والوظيفة- دراسة في سورة القمر أنموذجًا**، رسالة أجيزت لنيل درجة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013

- حسن، عبّاس، **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة**، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.
- حمزة، سلام، **حركة المصطلح النحويّ في كتاب سيبويه**، مجلّة المعجميّة، تونس، ع24، 2008
- خسارة، ممدوح، **علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربيّة**، دار الفكر، دمشق، ط2، 2013
- الخوّام، رياض حسن، **نظريّة العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق**، من منشورات مجمع اللغة العربيّة على الشّبكة العالمية، 2014
- الرشيديّ، مضيان عوّاد، **البنية التركيبيّة لمكملات العمليّة الإسناديّة بين القاعدة والمتبقي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة مؤتة، 2013
- الزبيديّ، السيّد محمّد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2017
- الزمخشري، محمود بن عمر، **المفصّل في علم العربيّة**، ت: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، ط1، 2004
- سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، ت: عبدالسّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2014
- السيرافيّ، الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، ت: أحمد مهدلي، علي سيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، **الاقتراح**، ت: صلاح الدين الهواريّ، المكتبة العصريّة، بيروت، ط1، 2011
- ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، **الممتع الكبير في التصريف**، ت: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط8، 2010
- ابن عطيّة، جرير، **الديوان**، دار بيروت، بيروت، ط1، 1986
- فاضل، سُرى مؤيّد، والزامليّ، حسن خلباص، **أثر نظرية النحو الوظيفيّ ودورها في اللغة العربيّة**، مجلّة بحوث الشرق الأوسط، ع52، 2019
- القاسميّ، عليّ، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019
- القرالة، زيد خليل، **المصطلح النحويّ عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم**، مجلّة الباحث، ج5، ع1، 2013
- الكرمانيّ، محمد بن يوسف، **تحقيق الفوائد الغياثيّة**، ت: علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط1، 2003
- الكفويّ، أيّوب بن موسى، **الكليّات**، ت: عدنان درويش، محمد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998

- المتوكّل، أحمد، **قضايا اللغة العربية في اللسانيّات الوظيفيّة البنية التحتية أو التمثيل التداوليّ**، دار الأمان، الرباط، 1995
- معجم الدوحة التاريخيّ.
- مغالسة، محمود حسني، **النحو الشافي الشامل**، دار المسيرة، عمّان، ط5، 2016
- النحراويّ، السيّد صبحي، **التنظير في المصطلح في الخطاب التربويّ الإسلامي**، مجلّة دراسات في التعليم الجامعي، ع30، 2016
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ت: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- ابن يعيش، يعيش بن عليّ، **شرح المفصّل**، ت: أحمد السيّد، وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة.
- اليمانيّ، عبد الرحمن المعلميّ، **اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمّات النحويّة**، ت: أسامة الحازمي، دار عالم الفوائد، مكة، ط1، 2012

الهوامش:

1القرالة، زيد خليل، المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم، مجلة الباحث، ج5، ع1، 2013، ص25 .

2 بركة، بسّام، اللسانيّات ودورها في وضع المصطلح، الجامعة اللبنانية، المؤتمر الثّالث لمجمع اللغة العربيّة، ص1

3 الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليّات، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998، ص860

4 التهانوي، محمد بن علي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ت: علي دحروح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ج2، ص1617

5 خسارة، ممدوح، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، ط2، 2013، ص9

6 القاسمي، علي، علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 2019، ص364

7 القرالة، المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم، ص42

8 حرّاد، رياض، الجملة في اللغة العربية-البنية والوظيفة- دراسة في سورة القمر أنموذجًا، رسالة أجيزت لنيل درجة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص42

9 فاضل، سرى مؤيّد، والزاملي، حسن خلباص، أثر نظرية النحو الوظيفي ودورها في اللغة العربيّة، مجلّة بحوث الشرق الأوسط، ع52، 2019، ص151

10 المتوكّل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيّات الوظيفيّة البنية التحتية أو التمثيل التداولي، دار الأمان، الرباط، 1995، ص15

11 النّحراوي، السيد صبحي، التنظير في المصطلح في الخطاب التربوي الإسلامي، مجلّة دراسات في التعليم الجامعي، ع30، 2016، ص223

12 سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت: عبدالسّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2014، ج1، ص44

13 السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد مهدلي، علي سيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008، ج1، ص292

14 الكرماني، محمد بن يوسف، تحقيق الفوائد الغياثيّة، ت: علي العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط1، 2003، ج1، ص415

15 الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2010، ج2، ص5

16 الحازمي، أحمد بن عامر، الشرح المختصر للسّلّم المنورق، ج3، ص11

17 الخوّام، رياض حسن، نظريّة العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، من منشورات مجمع اللغة العربية على الشّبكة العالمية، 2014، ص43

18 الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ت: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، ط1، 2004، ص79

19 الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ج2، ص4

20 الزبيدي، السيّد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2017، ج7، مادة حول.

21 معجم الدوحة التاريخي للغة العربيّة، مادة حول

22 الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص79

23 سيبويه، الكتاب، ج1، ص378_ 380

24 السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص267

25 القاسميّ، علم المصطلح، ص374

26 القرالة، المصطلح النحوي عند سيبويه، ص32

27 إذا استثنينا اسم إنّ وأخواتها وخبر كان وأخواتها.

28 مغالسة، محمود حسني، النحو الشافي الشامل، دار المسيرة، عمّان، ط5، 2016، ص2

29 اليماني، عبد الرحمن المعلمي، اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمّات النحويّة، ت: أسامة الحازمي، دار عالم الفوائد، مكة، ط1، 2012، ص8

30 ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، ت: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط8، 2010، ص33

31 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح نقله عن صاحب المستوفى، ت: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011، ص27

32 ابن هشام، عبدالله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ج2، ص173، حاشية المحقق(1)

33 حسن، عبّاس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج2، ص167

34 ابن يعيش، يعيش بن عليّ، شرح المفصل، ت: أحمد السيد، وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، ج1، ص215

35 ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، حاشية المحقّق.

36 سيبويه، الكتاب، ج1، ص 378

37 المصدر السابق نفسه، ج1، ص380

38 المصدر نفسه، ج1، ص403

39 الحازمي، شرح المختصر للسّلّم المنورق للأخضري، ج4، ص19

40 ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص341

41 الأشموني، شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، ج1، ص485

42 السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص293

43 سيبويه، الكتاب، ج1، ص404

44 القاسميّ، علم المصطلح، ص368

45 ينظر: المصدر نفسه، ص362

46 الرشيدي، مضيان عواد، البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة مؤتة، 2013، ص5

47 سيبويه، الكتاب، ج2، ص205

48الشاهد لابن عطية، جرير، الديوان، دار بيروت، بيروت، ط1، 1986

49 سيبويه، الكتاب، ج2، ص206

50 هذا رأي سيبويه والمسألة فيها خلاف ليس محلّه هنا.
51 سيبويه، الكتاب، ج1، ص421
52 السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص329
53 الجرجاني، عليّ بن محمد، التعريفات، ت: جماعة من الأساتذة بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص71
54 سيبويه، الكتاب، ج1، ص421
55 المصدر نفسه، ج1، ص422
56 المصدر نفسه، ج1، ص439
57 سيبويه، الكتاب ، ج2، ص273
58 المصدر السابق نفسه، ج 2، ص273، 274
59 المصدر نفسه، ج2، ص 274
60 القاسمي، علم المصطلح، ص371
61 الزبيديّ، تاج العروس، ج8، مادة حول
62 السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص136
63 النحراوي، السيد صبعي، التنظير في المصطلح في الخطاب التربوي الإسلامي، ص216
64 المصدر نفسه، ص216
65 سيبويه، الكتاب، ج1، ص73
66 المصدر السابق نفسه ج1، ص 73.
67 سيبويه ، الكتاب ج1، ص 73
68 المصدر السابق نفسه ، ج1، ص150
69 هذا رأي سيبويه والسيرافي في العامل في البدل، وغيرهما يرى أنّه مستقلٌّ بعامل مضمر دلّ عليه العامل الأول، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص634
70 الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ج3، ص3
71 السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص10
72 القرالة، المصطلح النحوي عند سيبويه بين المصطلح والمفهوم، ص43
73 سيبويه، الكتاب، ج1، ص158
74 حمزة، سلام، حركة المصطلح النحويّ في كتاب سيبويه، مجلّة المعجميّة، تونس، ع24، 2008، ص121
75 المصدر نفسه، ص117

The Intellectual Terminology of Sibawayh, A Descriptive and Analytical Study

Abstract

This current study investigated Sibawayh's Intellectual terminology, which takes the form of the concept. It examined a sample of the concepts which Sibawayh used in his book- THE BOOK- highlighting on the most prominent foundations upon which the term was formulated. We studied three foundations: the terms which gives the functional side, the terms which gives the structural aspect, and finally that convey action.

The study adopted the descriptive and analytical approach to achieve its objectives.

The study concluded that the terminology addressed in this study could accept some of Sibawayh's grammatical thoughts. Based on more than one foundation, the terminology expressed grammatical issues and direct and indirect linguistic references. Within a single term, we could find issues of action and function, or descriptions of structure and action. because the grammar is comprehensive, but one foundation may be more prominent than another, and this must be taken into account.

Keywords: term, concept, meaning, Sibawayh, - The Book.